



شورى للإستشارات الشرعية  
Shura for Sharia Consultation



## البيان الختامي لمؤتمر التدقيق الشرعي الخامس والتوصيات الصادرة عنه

التاريخ: 2-3 رجب 1436  
الموافق: 20-21 ابريل 2015

فندق راديسون بلو  
المنامة – مملكة البحرين

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

عقدت شركة شورى للاستشارات الشرعية بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس) تحت رعاية مصرف البحرين المركزي وذلك في فندق راديسون بلو المنامة في مملكة البحرين يومي 2-3 رجب 1436 هـ الموافق 20-21 أبريل 2015 بحضور لفيف من الخبراء والباحثين من أصحاب الفضيلة العلماء أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والمدققين والمراجعين الشرعيين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية من كافة الدول العربية والإسلامية.

وباسم جميع المشاركين يعرب مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس عن عميق شكره لمصرف البحرين المركزي عموماً وصندوق الوقف لما وجده المؤتمر من دعم كريم ورعاية سامية للسنة الثانية على التوالي.

ويشكر المؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على ما أبدته الهيئة من تعاون مطلق مع شورى في تنظيم المؤتمر.

كما يعرب المؤتمر عن خالص شكره وتقديره للجهات الراعية للمؤتمر السادة / المصرف الخليجي التجاري وبيت التمويل الكويتي البحرين وبنك البركة البحرين وشركة رساميل للهيكله المالية على ما قدموه من دعم مادي سخّي وكريم ساهم في انعقاد المؤتمر وتحقيق أهدافه، وهو دعم يعكس درجة الوعي العالي من قبل هذه المؤسسات الكريمة بأهمية موضوع المؤتمر.

كما يشكر المؤتمر وفود المشاركين من الزملاء المراقبين والمدققين الشرعيين الذين شرفوا بحضورهم المؤتمر ومساهماتهم في إنجاح أعماله.

وقد عقد المؤتمر خمس جلسات عمل ناقش فيها الموضوعات التالية:

1. التدقيق الشرعي المبني على المخاطر
2. أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية
3. أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي
4. مراجعة معيار الضبط رقم (2) بشأن الرقابة الشرعية
5. مراجعة معيار الضبط رقم (3) بشأن الرقابة الشرعية الداخلية

كما رافق المؤتمر ورشتا عمل. الأولى تحت عنوان الدليل العملي للتدقيق الشرعي، أما الثانية فعنوانها صناعة التوثيق وصياغة العقود.

وقد دُرست محاور المؤتمر في خمس جلسات علمية، اتسمت بالبحث والدرس والمناقشة العلمية الهادفة، حيث استعرض فيها المشاركون ثلاثة عشر ورقة عمل، حظيت بتعقيبات هادفة ونقاشات مستفيضة حول ما تضمنته من أطروحات وعروض وآراء علمية، خلص المؤتمر بعدها للتوصيات التالية:

## المحور الأول: التدقيق الشرعي المبني على المخاطر

- 1- المقصود بالتدقيق الشرعي المبني على المخاطر هو تصميم منهج ليستخدم في نشاط التدقيق الشرعي يركز على طبيعة وتوقيت وتحديد موعد إجراءات التدقيق الشرعي على المناطق التي لها أهمية نسبية أو لديها احتمال أكبر لوقوع أخطاء شرعية جوهرية سواء على مستوى مراكز العمل من دوائر وفروع وشركات تابعة للمؤسسة أو على مستوى الأنشطة ضمن مركز العمل الواحد.
- 2- إن استخدام منهج التدقيق الشرعي المبني على المخاطر يركز جهود التدقيق الشرعي للتعرف على أماكن العمل والأنشطة ذات المخاطر العالية من أجل تخفيضها ويساعد في تحسين كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية الشرعية في المؤسسة، وتقديم قيمة مضافة للمؤسسة من خلال تعزيز التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.
- 3- يوصي المؤتمر هيئات الرقابة الشرعية ومجالس إدارات المؤسسات المالية الإسلامية بتبني المفاهيم والأساليب الحديثة في تقويم مخاطر التشغيل الشرعية، والتعاون فيما بينهما في تبني خطط التدقيق الشرعي المبني على المخاطر وإعطاء مساحة أكبر من الاهتمام للتعرف على فجوة الرقابة الداخلية الخاصة بالمخاطر الشرعية.
- 4- يوصي المؤتمر المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، وعلى وجه التحديد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بتبني وضع معايير وإرشادات للتدقيق الشرعي المبني على المخاطر.
- 5- يوصي المؤتمر بعقد ورشة عمل متخصصة يشارك فيها أعضاء هيئات رقابة شرعية ومدققون شرعيون ومدققون داخليون ومراقبو حسابات خارجيون من أجل صياغة نموذج عملي لبرنامج تدقيق شرعي مبني على المخاطر.

## المحور الثاني: أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية

1. يوصي المؤتمر الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية والمؤسسات المهنية بتدعيم العلوم والدراسات والأبحاث المتخصصة في مجالات التدقيق الشرعي المختلفة، والعمل على صياغة منظومة علمية فنية تساعد على توفير الاحتياج القائم في سوق العمل المصري الإسلامي للكوادر البشرية المؤهلة للعمل في إدارات التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية.
2. ان التدقيق الشرعي ليس بديلا عن التدقيق المالي القائم بل هو موازٍ له، ولا يتقاطع معه إلا في إطار الأدوات والأساليب الفنية المتبعة في إجراءات عملية التدقيق، وهو يعزز الحوكمة المطلوبة من المؤسسات المالية الإسلامية والالتزام بها.
3. يؤكد المؤتمر على أهمية دور السلطات الرقابية في تعزيز موقع منظومة التدقيق الشرعي (الداخلي والخارجي) في منظومة الحوكمة التي تشرف السلطات الرقابية على التزام المؤسسات بها، وأنه كلما كان دور السلطات الرقابية حاضرا وفاعلا، كلما كانت عملية التدقيق الشرعي أكثر انضباطا وفعالية.
4. يوصي المؤتمر الجهات التشريعية والرقابية بتعزيز انضباط المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة من خلال سن القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بمبادئ الحوكمة الشرعية، على أن تتضمن تلك القوانين والأنظمة إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بمكونات الحوكمة الشرعية الأساسية وهي: هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي، والتدقيق الشرعي الخارجي، والالتزام الشرعي.
5. كما يوصي المؤتمر الجهات الرقابية والإشرافية بسن لوائح خاصة لحماية مهنة المدقق الشرعي الداخلي تتضمن تحديد معايير تعيين المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسة ومتطلبات التأهيل والكفاءة ووجوب تسجيل المدقق الشرعي الداخلي لدى الجهات الرقابية وأخذ موافقتها عند تعيينه وفصله. كما يؤكد المؤتمر على أهمية أن تتضمن القوانين والأنظمة العقوبات والجزاءات المناسبة عند مخالفة المؤسسات لمبادئ الحوكمة الشرعية.

## المحور الثالث: أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي

1. يوصي المؤتمر الجهات الرقابية المنظمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية بإصدار تشريعات وتعليمات تلزم المؤسسات الخاضعة لرقابتها بالالتزام بمعايير شرعية موحدة.
2. يظهر أثر الالتزام بالمعايير الشرعية الموحدة على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية في توحيد المرجعية الشرعية وتنميط برامج التدقيق الشرعي وإجراءاته، الأمر الذي يؤدي إلى اختصار الوقت اللازم للتدقيق وتخفيض تكاليفه ورفع كفاءة وفعالية عمليات التدقيق الشرعي.

## المحور الرابع: مراجعة معيار الضبط رقم (2) بشأن الرقابة الشرعية

- 1- يوصي المؤتمر بمراجعة وتعديل معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل أن تقدم إطاراً متكاملًا لمسؤولية المدقق الشرعي، ويرى المؤتمر أن من الملائم إعادة إصدار مجموعة مستقلة من المعايير تكون متخصصة بالتدقيق الشرعي الخارجي ضمن كتاب مراجعة مستقل.
- 2- يرى المؤتمر أن من المناسب أن ينظر إلى معيار الضبط - رقم (1) الخاص بتعيين الهيئات الشرعية وتقريرها، ورقم (2) الخاص بمساعدة هيئة الرقابة الشرعية على أداءها لمهمة التدقيق، ورقم (5) الخاص بالاستقلالية المهنية - على أنها معايير تتصل مباشرة بالتدقيق الشرعي الخارجي لأنها تتعلق بهيئة الرقابة الشرعية كمدقق شرعي خارجي بالإضافة إلى مهمتها كمصدر للفتوى.
- 3- يرى المؤتمر أن من الملائم عند مراجعة معيار الضبط رقم (2) بشأن الرقابة الشرعية الاستئناس بمعيار عمليات التأكيد الدولي رقم (3000) ومعايير التدقيق الدولية لتعديل وتطوير منظومة معايير الضبط الخاصة بالتدقيق الشرعي.
- 4- يرى المؤتمر أنه من خلال المقارنة التحليلية بين معايير التدقيق الدولية بشكل عام ومعايير عمليات التأكيد الدولي رقم (3000) بصفة خاصة قد لوحظ أن هناك فرصة ملائمة لتطوير معايير الضبط رقم (1-2-5) الخاصة بالتدقيق الشرعي الخارجي لتشمل النقاط الآتية:
  1. متطلبات الأخلاقيات المهنية.
  2. الرقابة المهنية.

3. قبول واستمرار عملية التدقيق الشرعي.
  4. الاتفاق على شروط عملية التدقيق الشرعي.
  5. تخطيط وإجراء عملية التدقيق الشرعي.
  6. الأهمية النسبية ومخاطر عملية التدقيق الشرعي.
  7. إستخدام عمل خبير.
  8. الحصول على أدلة.
  9. إعتبار الأحداث اللاحقة.
  10. إعداد تقرير التدقيق الشرعي.
- 5- يوصي المؤتمر بوضع إطار يهدف إلى تكامل معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مع إصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين الخاصة بالتدقيق الأمر الذي يعزز من جودة معايير الضبط والتزام المؤسسات المالية الإسلامية بها.

## المحور الخامس: مراجعة معيار الضبط رقم (3) بشأن الرقابة الشرعية الداخلية

1. مع التأكيد على ما ورد في القرارات الخاصة بمحور مراجعة معيار الضبط رقم (2) بشأن الرقابة الشرعية الواردة آنفا، فإن المؤتمر يوصي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بالقيام بعمل مراجعة شاملة لمعيار الضبط رقم (3) بشأن الرقابة الشرعية الداخلية بغرض تطويره وتضمينه بأفضل الممارسات المتعلقة بالتدقيق الشرعي الداخلي.
2. يوصي المؤتمر برفع مستوى التنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة وذلك فيما يخص التخطيط لعملية التدقيق الشرعي الداخلي وتنفيذه ونوعية التقارير المرفوعة منه. دون قيام هيئة الرقابة الشرعية بالمشاركة في القرارات الإدارية الداخلية للمؤسسة.
3. يوصي المؤتمر الهيئة بعمل ورش عمل لمراجعة معيار الضبط رقم (3) بشأن الرقابة الشرعية الداخلية يشارك فيها كل من المهتمين وأصحاب المصالح من المدققين الشرعيين (الداخليين والخارجيين) وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية والاستفادة من التجربة المستقرة في التدقيق الداخلي والمعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين IIA.

والحمد لله رب العلمين